

المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

الهدف من هذا المعيار

يهدف هذا المعيار إلى ما يلي :

تحديد أسس اختيار وتغيير السياسات المحاسبية .

تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح المتعلق بما يلي :

* التغيرات في السياسات المحاسبية .

* التغيرات في التقديرات المحاسبية.

* تصحيح الأخطاء.

دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة في القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنتها مع القوائم المالية للفترة الزمنية المختلفة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى .

يشتمل هذا المعيار على المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية فقط، أما متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية فهي مذكورة في معيار المحاسبة المصري رقم (١).

نطاق تطبيق هذا المعيار

يسري هذا المعيار على ما يلي :

* اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية .

* المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية .

* المحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية .

* المحاسبة عن تصحيح أخطاء الفترات السابقة .

لا يتناول هذا المعيار الآثار الضريبية المتعلقة بتصحيح أخطاء الفترات السابقة والتسويات الخاصة بتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية حيث تم تناول هذه الآثار الضريبية في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضريبة الدخل .

تعريفات

السياسات المحاسبية: هي المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية.

التغيير في التقدير المحاسبي: هو تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أو قيمة الإهلاك الدورية لأي أصل؛ وينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات، وتنشأ التغيرات في التقديرات المحاسبية من معلومات أو تطورات جديدة وبالتالي لا تعد هذه التغيرات تصحيحاً لأخطاء.

الأهمية النسبية: هو ذلك الحذف أو التحريف في البند - منفرداً أو مجتمعةً - الذي يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها بناء على استخدام القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على الحكم على حجم وطبيعة الحذف أو التحريف في ضوء الظروف المحيطة. وقد يكون حجم أو طبيعة البند أو كليهما العامل المحدد في هذا الحكم.

أخطاء الفترات السابقة: هى كل إغفال أو تحريف فى القوائم المالية الخاصة بالمنشأة عن فترة أو الفترات السابقة والتي تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام المعلومات الموثوق بها أو سوء استخدام هذه المعلومات التي كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية لهذه الفترات وكان من المتوقع - بصورة معقولة - الحصول عليها وأخذها فى الحسبان عند إعداد وتصوير القوائم المالية.

وتتضمن هذه الأخطاء أثر الأخطاء الحسابية والأخطاء فى تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال وسوء تفسير الحقائق وأثر الغش والتدليس.

التطبيق بأثر الرجعى: هو ذلك الأثر الناشئ عن تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى، كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة.

إعادة العرض بأثر رجعى: هو تصحيح الإعتراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية ، كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث على الإطلاق .

تعذر التطبيق من الناحية العملية: يعتبر تطبيق أحد متطلبات المعيار غير عملى فى عندما يتعذر على المنشأة تطبيقه بعد القيام بكل الجهود المعقولة فى هذا الشأن. وقد يتعذر من الناحية العملية تطبيق التغير فى سياسة محاسبية بأثر رجعى لتصحيح خطأ عن فترة معينة وذلك عندما لا يمكن تحديد آثار التطبيق بأثر رجعى أو إعادة العرض بأثر رجعى، أو يتطلب التطبيق أو إعادة العرض بأثر رجعى وجود افتراضات تختلف عما كانت عليه نية الإدارة فى هذه الفترة، أو يتطلب التطبيق أو إعادة العرض بأثر رجعى إعداد تقديرات هامة للقيم والمبالغ وكان من المستحيل تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات عن غيرها من المعلومات بصورة موضوعية.

التطبيق المستقبلي: يتمثل التطبيق المستقبلي للتغيير فى سياسة محاسبية وللإعتراف بأثر التغيير فى تقديرات محاسبية على الترتيب فى تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التى تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة .
والاعتراف بتأثير التغيير فى التقدير المحاسبى فى الفترات الحالية والمستقبلية المتأثرة بالتغيير .

السياسات المحاسبية

إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية

عندما يطبق معيار محاسبة مصري محدد على معاملة أو حدث أو حالة أخرى فى هذه الحالة لابد من تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية المطبقة على المعاملة أو الحدث أو الحالة الأخرى من خلال ذلك المعيار المحاسبى المطبق هذا وترتفق معيير المحاسبة المصرية إرشادات لمساعدة المنشأة فى تطبيق هذه المعايير، ويُذكر بكل إرشاد ما إذا كان يمثل جزء لا يتجزء من المعيار أم لا، ويعتبر الإرشاد الذى يمثل جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة إلزامياً

وفى حالة عدم وجود معيار يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر فيجب على الإدارة أن تستخدم فى وضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات تتسم بأنها ذات صلة بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية فى مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويمكن الاعتماد عليها من منطلق أنها تجعل القوائم المالية تعبر بأمانة عن المركز المالى والأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة وتعكس الجوهر الاقتصادى للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وطبيعة المعاملات وليس مجرد الشكل القانونى ومحيدة (خالية من التحيز) وتتسم بالحيطة والحذر وومكتملة فى كافة جوانبها الهامة.

يجب على الإدارة عندما تقوم بتطبيق حكمها في حالة عدم وجود معيار يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر أن تنظر بعين الاعتبار إلى مدى إنطباق المصادر التالية بالترتيب:

* التعريفات وأسس الاعتراف ومفاهيم قياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات على النحو الوارد في إطار إعداد وعرض القوائم المالية .

* المتطلبات التي تتضمنها معايير محاسبة مصرية تتعامل مع موضوعات مماثلة ذات صلة.

كما يجوز للإدارة- في هذا الصدد - الرجوع إلى أحدث الإصدارات عن الجهات الأخرى المنوطة بوضع معايير محاسبية تنتهج إطار ومفاهيم مماثلة لتطوير ووضع معايير محاسبية وفلسفات محاسبية وغيرها من ممارسات مقبولة أخرى بالصناعة وذلك بشرط ألا تتعارض مع ما جاء بمعايير المحاسبة المصرية.

ثبات السياسات المحاسبية

يجب على المنشأة الثبات في إختيار وتطبيق سياساتها المحاسبية على المعاملات والأحداث والحالات الأخرى المتماثلة ما لم يشترط أو يسمح معيار محاسبي بتبويب معين لبند قد يكون ملائماً معه تطبيق سياسات مختلفة عليها. لذلك عندما يتطلب معيار محاسبي محدد أو يسمح بمثل هذا التبويب عندئذ يتم إختيار سياسة محاسبية مناسبة والإستمرار في تطبيقها على كل تبويب من هذه التبويبات.

التغيير في السياسات المحاسبية

يسمح المعيار بتغيير السياسة المحاسبية في إحدى الحالتين التاليتين :

* أن يطلب معيار أو تفسير إجراء تغيير في السياسة .

* أن يترتب على التغيير أن تقدم القوائم المالية معلومات يعتمد عليها وأكثر صلة وملاءمة فيما يتعلق بتأثير المعلومات والأحداث والظروف الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية.

ولا يعد تغييراً في السياسات المحاسبية تطبيق سياسة محاسبية جديدة لمعاملات أو أحداث أو حالات أخرى لم تحدث من قبل، أو تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو حالات أخرى تختلف في جوهرها عن مثيلاتها من المعاملات التي كانت تحدث في الماضي، أو كانت لا تتسم بالأهمية النسبية.

متطلبات المعيار بشأن تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية

يجب على المنشأة عند التغيير في سياسة محاسبية الذى ينشأ عن تطبيق معيار محاسبة مصري لأول مرة أن تقوم بالمحاسبة عنه طبقاً للأحكام الانتقالية المحددة في هذا المعيار إن وجد؛ وإذا لم يشتمل المعيار على أحكام انتقالية محددة ، أو عندما تقوم المنشأة بتغيير إختياري في سياسة محاسبية فيجب تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي وذلك بتسوية رصيد أول المدة لكل بند من بنود حقوق الملكية يتأثر بهذا التغيير لأبعد فترة سابقة يتم عرضها بالإضافة إلى تعديل مبالغ المقارنة الأخرى المفصّل عنها عن كل فترة سابقة كما لو كان قد تم تطبيق السياسة المحاسبية بصفة مستمرة .

القيود على التطبيق بأثر رجعي

* عندما يتعذر من الناحية العملية تحديد الآثار الناتجة عن تغيير سياسة محاسبية معينة على معلومات المقارنة، يجب على المنشأة في هذه الحالة أن تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات في بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعي وقد تكون هي الفترة الحالية، مع إجراء تسوية لمطابقة رصيد أول المدة لبند حقوق الملكية الذى تأثر عند هذه الفترة.

* تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير في بداية الفترة الحالية، في هذه الحالة يتم تعديل المعلومات المقارنة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن.

متطلبات الإفصاح

يجب على المنشأة عند تطبيق معيار محاسبي مصري لأول مرة ويكون لهذا التطبيق تأثير على الفترة الحالية أو أى فترة سابقة أو الفترات المستقبلية - إلا إذا تعذر من الناحية العملية تحديد قيمة هذا التأثير - الإفصاح عما يلي:

- * إسم المعيار
- * الإشارة إلى أن التغيير في السياسة المحاسبية تم طبقاً للأحكام الانتقالية للمعيار إن وجدت
- * طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية .
- * وصف للأحكام الانتقالية إن وجدت
- * بيان الأحكام الانتقالية ذات التأثير المحتمل على الفترات المستقبلية إن وجدت
- * كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية؛ قيمة التسويات بالنسبة للفترة الحالية أو أى فترة سابقة معروضة لكل من بنود القوائم المالية التي تأثرت بالتغيير، ونصيب السهم الأساسى أو المخفض في الأرباح في حالة سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) الخاص بنصيب السهم في الأرباح على المنشأة.
- * قيمة التسويات المتعلقة بفترات تسبق الفترات التي يتم عرضها.
- * الظروف التي أدت إلى تعذر تطبيق المعيار بأثر رجعى مع بيان الكيفية التي تم بها تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية والتوقيت الذي بدأ فيه ذلك التطبيق.
- * ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

يجب على المنشأة عند التغيير الإختياري في سياسة محاسبية يكون لها تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة أو عندما يتعذر من الناحية العملية تحديد قيمة التسوية في حالة وجود مثل ذلك التأثير على تلك الفترة، أو عندما يكون لهذا التغيير تأثير على الفترات المستقبلية، يتم الإفصاح عما يلي:

- * طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- * الاسباب التي يتم الاستناد إليها في اعتبار أن السياسة المحاسبية الجديدة تقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر ملائمة وموضوعية.
- * كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية؛ قيمة التسوية بالنسبة للفترة الحالية أو كل فترة سابقة معروضة لكل من بنود القوائم المالية التي تأثرت بالتغيير، ونصيب السهم الأساسى أو المخفض في الأرباح في حالة سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) الخاص بنصيب السهم في الأرباح على المنشأة.
- * قيمة التسويات المتعلقة بفترات تسبق الفترات التي يتم عرضها.
- * الظروف التي أدت إلى تعذر تطبيق المعيار بأثر رجعى مع بيان الكيفية التي تم بها تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية والتوقيت الذي بدأ فيه ذلك التطبيق.
- * ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

يجب على المنشأة في حالة وجود معيار محاسبة مصري جديد ولكن لم يبدأ سريانه بعد ولم تقم المنشأة بتطبيق ذلك المعيار الإفصاح عما يلي:

- * حقيقة وجود معيار محاسبة مصري جديد صدر ولم يحل تاريخ سريانه بعد وأن المنشأة لم تقم بتطبيقه على قوائمها المالية.
- * اسم المعيار الجديد.
- * طبيعة التغيير أو التغيرات الوشيكة في السياسة المحاسبية.
- * التاريخ الذي يجب أن يبدأ فيه تطبيق المعيار.
- * التاريخ المحدد الذي تخطط المنشأة فيه لتطبيق المعيار لأول مرة.
- * المعلومات المعروفة أو المقدرة بشكل معقول حول التأثير المحتمل لتطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للمنشأة في الفترة التي سيتم بها التطبيق الأولى. أو أن ذلك التأثير غير معروف أو غير قابل للإفترض بشكل معقول.

التغيرات في التقديرات المحاسبية

- نتيجة لظروف عدم التأكد التي تتصف بها أنشطة الأعمال فلا يمكن قياس العديد من بنود القوائم المالية بدقة ولكن يمكن فقط تقديرها، وتعتمد عملية التقدير على أحكام وفقاً لأحدث معلومات متاحة يعتمد عليها وتتعلق على سبيل المثال بما يلي :
- * الديون المشكوك في تحصيلها.
 - * تقادم المخزون .
 - * القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية .
 - * الاعمار الإنتاجية المقدرة أو نمط المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول القابلة للإهلاك .
 - * الالتزامات بموجب ضمانات (مثل ضمانات ما بعد البيع).
- ويعد استخدام التقديرات المحاسبية المعقولة جزءاً أساسياً في إعداد القوائم المالية ولا يؤثر في مدى مصداقيتها .

الإعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية

- * يتم الاعتراف بأثر التغيير في التقديرات المحاسبية بأثر لاحق ، وذلك بإدراجه في الأرباح والخسائر إما في فترة التغيير (إذا كان متعلقاً بالفترة فقط) أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان يؤثر على كليهما.
- * إذا ترتب على تغيير التقديرات المحاسبية تعديل في الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية، فإنه يجب الاعتراف بهذا التغيير بإجراء التعديل في القيمة الدفترية لهذه البنود في فترة التغيير.

متطلبات الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية

- على المنشأة الإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي بشرط أن يكون له تأثير في الفترة الحالية أو من المتوقع أن يكون له تأثير الفترات المستقبلية، إلا إذا تعذر من الناحية العملية تقدير ذلك التأثير على الفترات المستقبلية.
- إذا لم يتم الإفصاح عن قيمة التأثير المتوقع على الفترات المستقبلية نظراً لتعذر الوصول إلى ذلك التقدير من الناحية العملية، فعلى المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن تلك الحقيقة

الأخطاء

تنشأ الأخطاء في الاعتراف بنود القوائم أو قياسها أو عرضها أو الإفصاح عنها. ولا تعد القوائم المالية ملتزمة بمعايير المحاسبة المصرية إذا تضمنت أخطاء متعمدة بهدف عرض معين للمركز المالي للمنشأة أو نتائج أعمالها أو تدفقاتها النقدية سواء أكانت أو لم تكن ذات أهمية نسبية، ويتم تصحيح أخطاء في الفترة الحالية في ذات الفترة وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية وبالنسبة لأخطاء الفترات السابقة يتم تصحيحها ضمن معلومات المقارنة بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشاف الأخطاء، وذلك عن طريق إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة والتي حدث بها الخطأ وتعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة.

القيود على إعادة العرض بأثر رجعي

إذا تعذر من الناحية العملية تحديد آثار الخطأ عن فترة محدده أو تعذر تحديد الأثر المجمع لذلك الخطأ . في حالة تعذر تحديد أثر الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو مدد سابقة يتم عرضها تقوم المنشأة في هذه الحالة بإعادة عرض أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة العرض بأثر رجعي (وقد تكون هذه الفترة هي الفترة الحالية). أما إذا تعذر من الناحية العملية تحديد الأثر التراكمي للخطأ على جميع الفترات السابقة تقوم المنشأة بإعادة عرض معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن.

الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة

في حالة تصحيح الأخطاء الهامة للفترات السابقة بأثر رجعي فإنه يجب الإفصاح عما يلي:

- * طبيعة الخطأ الفترة السابقة.
- * قيمة الخطأ عن كل فترة سابقة يتم عرضها إن أمكن ذلك وذلك بالنسبة لكل بند من بنود القوائم المالية تأثر بذلك الخطأ، وقيمة الخطأ بالنسبة لنصيب السهم الأساسي أو المخفض في الأرباح (في حالة سريان معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢) .
- * قيمة التصحيح في بداية أقرب فترة سابقة يتم عرضها.
- * الظروف التي أدت من الناحية العملية إلى تعذر إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح ذلك الخطأ عن فترة سابقة معينة مع بيان كيفية تصحيح هذا الخطأ والفترة التي بدأ تصحيح الخطأ اعتباراً منها.
- * ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

في حالة تعذر إعادة العرض بأثر رجعي من الناحية العملية عن فترة سابقة معينة ، يتم الإفصاح عما يلي:

- * الظروف التي أدت إلى وجود هذه الحالة.
- * بيان كيفية وتوقيت تصحيح هذا الخطأ.
- * ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة لتكرار هذه الإفصاحات.

أهم الفروق عن معيار المحاسبة الدولي (٨)

* في الفقرات المتعلقة بتعذر إعادة التطبيق وإعادة العرض بأثر رجعي من الناحية العملية، قد تم حذف الإشارة إلى وجوب عدم تغير أسس قياس الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الخاص ”بالأدوات المالية – الاعتراف و القياس”، بأثر رجعي. وذلك استعداداً للتغيرات المرتقبة عند إعداد المعيار المصري المقابل لمعيار الأدوات المالية الجديد IFRS٩.

* لم يبين المعيار الجديد ما يجب أن يتم في هذه الحالات التي قد تقع قبل إصدار المعيار المصري الجديد للأدوات المالية.

* حيث تم إلغاء استخدام نموذج القيمة العادلة للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة من المعايير المصرية، فقد تم إلغاء الإشارة إلى إمكانية تغيير السياسة المحاسبية لهذه الأصول من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة

مثال تطبيقي رقم (١) معالجة الأخطاء الجوهرية

خلال عام ٢٠١٤ اكتشف المدير المالي لشركة الإسكندرية التجارية أن قسم الحسابات بالشركة لم يقيم باحتساب قسط إهلاك لبعض مفردات بند سيارات الركوب ويبلغ هذا القسط ٢٠٠٠٠ جنيهاً عن سنة ٢٠١٣ وفيما يلي بعض أجزاء من القوائم المالية لعام ٢٠١٤ :

أ - جزء من قائمة الدخل عام ٢٠١٤ :

عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	
٢٣.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	مجموع الربح
(٨.٠٠٠)	(٨.٠٠٠)	مصروفات عمومية وإدارية
١٥.٠٠٠	١٢.٠٠٠	صافي الدخل من الأنشطة العادية قبل الضريبة
(٣٧٥٠٠)	(٣.٠٠٠)	ضريبة الدخل بواقع ٢٥%
١١٢٥٠٠	٩.٠٠٠	
٣٨.٠٠٠	١٥.٥٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة
١٥.٥٠٠	٢٤.٥٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة
=====	=====	

والمطلوب :

- أ - بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء الجوهرية وفقاً لكل من المعالجة القياسية والمعالجة البديلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) .
- ب- بيان أثر تطبيق كل معالجة على الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٤ .

الحل

أولاً : تطبيق المعالجة القياسية

أ - قائمة الدخل عن عام ٢٠١٤

عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	
٢٣.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	مجموع الربح
(١٠.٠٠٠)	(٨.٠٠٠)	مصروفات عمومية وإدارية
١٣.٠٠٠	١٢.٠٠٠	صافي الدخل من الأنشطة العادية (شاملاً استهلاك سيارات الركوب)
(٣٢٥٠٠)	(٣.٠٠٠)	ضريبة الدخل بواقع ٢٥ %
٩٧٥٠٠	٩.٠٠٠	صافي الدخل بعد الضريبة
=====	=====	

ب- قائمة الأرباح المحتجزة عن عام ٢٠١٤

عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	
٣٨.٠٠٠	١٣.٥٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة (قبل التعديل)
[×٢٠.٠٠٠]	(١٥.٠٠٠)	صافي أثر تصحيح الخطأ الجوهرية بعد الضريبة
٣٨.٠٠٠	١٢.٥٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بعد التعديل
٩٧٥٠٠	٩.٠٠٠	صافي ربح العام
١٣٥٥٠٠	٢١.٥٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة
=====	=====	

إيضاح رقم (١) :

لم تقم الشركة باحتساب قسط إهلاك لبند السيارات خلال عام ٢٠١٣ ، وبلغت قيمة هذا القسط ٢٠.٠٠٠ جنيهاً ، وتم تصحيح الخطأ خلال عام ٢٠١٤ وفقاً للمعالجة القياسية الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) ، وتم تعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٤ وعولج التصحيح في الأرباح المحتجزة .

إيضاحات الحل :

- ١ - وفقاً للمعالجة القياسية فإن تصحيح الخطأ الجوهرى المتعلق بسنوات سابقة يجب أن يعالج بتسويته في رصيد أول المدة للأرباح المحتجزة .
- ٢ - تم تعديل الأرقام المقارنة للفترة السابقة .
- ٣ - تتمثل خطوات إعداد القوائم المالية المعدلة فيما يلي :
 - أ - تعديل رصيد أو المدة للأرباح المحتجزة بصافي أثر تصحيح الخطأ بعد الضريبة (٢٠٠٠٠ جنية - ٨٠٠٠ جنية) .
 - ب - تعديل أرقام المقارنة في قائمة الدخل كما لو كان الخطأ قد تم استدراكه خلال الفترة السابقة .

ثانياً : المعالجة البديلة :

أ - جزء من قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ :

بيانات إضافية معدلة				
عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	
٢٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	مجمّل الربح
(١٠٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)	المصروفات العمومية والإدارية
-	-	-	(٢٠٠٠٠)	تصحيح الخطأ الجوهرى
				(يرجع إلى الإيضاح رقم ١)
١٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	صافي الدخل من الأنشطة العادية قبل الضرائب
(٣٢٥٠٠)	(٣٠٠٠٠)	(٣٧٥٠٠)	(٢٥٠٠٠)	ضريبة الدخل بواقع ٢٥ %
٩٧٥٠٠	٩٠٠٠٠	١١٢٥٠٠	٧٥٠٠٠	صافي الدخل بعد الضريبة
=====	=====	=====	=====	

ب - جزء من قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ :

بيانات إضافية معدلة				
عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	
٣٨٠٠٠	١٢٠٥٠٠	٣٨٠٠٠	٢٠٥٠٠	رصيد أول المدة من الأرباح المحتجزة
	(١٥٠٠٠)	-	-	أثر تصحيح الخطأ الجوهرى بعد الضريبة
٣٨٠٠٠	١٢٠٥٠٠	٣٨٠٠٠	١٢٠٥٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة (بعد التعديل)
٩٧٥٠٠	٩٠٠٠٠	٩٧٥٠٠	٩٠٠٠٠	صافي ربح الفترة
١٣٥٥٠٠	٢١٠٥٠٠	١٣٥٥٠٠	٢١٠٥٠٠	رصيد آخر المدة من الأرباح المحتجزة
=====	=====	=====	=====	

إيضاح رقم (١) :

لم تقم الشركة باحتساب قسط إهلاك لبند السيارات عن عام ٢٠١٣ ، وقد قامت بتصحيح هذا الخطأ خلال عام ٢٠١٤ ، وقد تمت معالجة التصحيح وفقاً للمعالجة البديلة طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٥) حيث أدرج التصحيح ضمن قائمة الدخل عن عام ٢٠١٤ ، وتم إدراج البيانات الإضافية بعد تعديلها بأثر التصحيح كما لو كان الخطأ قد تم استدراكه خلال عام ٢٠١٣ .

إيضاحات للحل :

١ - وفقاً للمعالجة البديلة الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) فإن تصحيح الخطأ المتعلق بأعوام سابقة يتم إدراجه في قائمة دخل الفترة التي يجري فيها التصحيح .

٢ - تم إدراج الأرقام المقارنة للفترة السابقة دون تعديل .

٣ - تم إدراج البيانات الإضافية كما لو كان قد تم اتباع المعالجة القياسية .